

ستة تحديات رئيسة تواجه التنمية في الدول العربية ...



تحتاج الدول العربية إلى نموذج تنمية جديد يعمل على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف التنموية للألفية، وفقاً لتقرير "تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية"، الذي يتم إطلاقه الشهر الماضي ضمن فعاليات الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب.

■ **تبني سياسات نمو مناصرة للفقراء**

■ **خلق ٥١ مليون فرصة عمل جديدة حتى عام ٢٠١٠**

■ **اقتصاد كلي يحمي الفقراء من ارتفاع الأسعار بسبب الأزمات العالمية**

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة كبيرة من كبار الخبراء العرب. وقد تم إعداده بتكليف من مجلس وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب في إطار التحضير للقمّة العربية الاقتصادية الاجتماعية التي عقدت في الكويت في مطلع عام ٢٠٠٩. وأكد معالي الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى في تقديمه للتقرير أن القمّة العربية الاقتصادية الاجتماعية في الكويت عبّرت عن توافق كبير في آراء القادة العرب حول أهمية رفع معدلات التنمية ومواجهة تحدياتها كضرورة لتحقيق الأمن الاجتماعي والإقتصادي لدول المنطقة، والذي لا يقل أهمية عن مواجهة التحديات التي تواجه أمنها الوطني. وأضاف: القمّة اتخذت قرارين هاميين بناءً على تحليلات ونتائج التقرير الذي

يبرز التقرير ستة تحديات رئيسية ومتشابكة تواجهها دول المنطقة وتشمل: إصلاح المؤسسات، توفير فرص العمل، تعزيز وتمويل عمليات النمو لصالح الفقراء، إصلاح نظم التعليم، تنوع مصادر النمو الإقتصادي وزيادة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في ظل القيود البيئية القائمة. ويشدد التقرير على أن التعامل مع هذه التحديات يحتاج إلى نموذج شامل يعتمد نهج التنمية البشرية القائم على الحريات كأساس لتحقيق التنمية.

التقرير يصدر في جزئين، يناقش في الجزء الأول تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من منظور منهجيات التنمية الشاملة بينما يركز الجزء الثاني على تحدي الأمن الغذائي تفصيلاً. وهو نتاج عام كامل من التعاون بين جامعة الدول العربية،

نطلقه اليوم، الأول دعا الدول العربية إلى اعتماد برامج محددة لخفض الفقر بنسب مقدرة على مدى السنوات الأربع القادمة فيما وجه القرار الثاني بتأسيس برنامج عربي لمتابعة تقدم العمل على تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة ستعقد في ايلول القادم قمة عالمية بمناسبة مرور عشر سنوات على تبني قادة العالم - في توافق دولي غير مسبوق - لإعلان الألفية والذي تعهدوا من خلاله بتحقيق

الحد الأدنى من الكرامة والرفاه الإنساني المتمثل في تخفيض الفقر والجوع إلى النصف عن معدلاته المسجلة في عام ١٩٩٠، وذلك في إطار مجموعة من الأهداف المحددة باتت تعرف بالأهداف التنموية للألفية التزموا بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

وأكدت السيدة منى همّام، نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن معدلات

التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية لا ترقى إلى مستوى طموحات الشعوب العربية في تحقيق الطفرة التنموية المطلوبة. وأضاف: التقرير يوفر معلومات وتحليلات على قدر كبير من الأهمية تساعد على تبني منهج عمل محدد وعملي لتحقيق التنمية العربية. المطلوب الآن ونحن على أعتاب الثلث الأخير من المهلة المحددة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية هو إرادة سياسية تتعامل مع التنمية كضرورة ملحة تتطلب نهجاً غير تقليدي للعمل، يركز على الفجوات التنموية القائمة ذات الأولوية وعلى السرعة والحسم في الانجاز.

تقدم محدود

يوضح التقرير أنه على الرغم من تحقيق معدلات نمو إقتصادي مقبولة منذ عام ٢٠٠٠ في المنطقة مما انعكس على خفض



معدلات اللامساواة التي كانت تتزايد قبل ذلك، إلا أن نسبة الفقر العام لا زالت مرتفعة وتصل إلى ٤٠٪ في المتوسط مما يعني أن ما يناهز ١٤٠ مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر الأعلى. فضلاً عن ذلك تدل المؤشرات على أنه لم يحدث أي انخفاض في متوسطات الفقر على المستوى العربي خلال السنوات العشرين الماضية (قياساً على معدلات عام ١٩٩٠)، بل

إن بعض البلدان شهدت زيادة في معدلات الفقر. ولا يقتصر التحدي الذي يواجهه الدول العربية هنا على تحقيق معدل نمو مرتفع، وهو أمر ضروري للحد من الفقر بشكل سريع، بل يجب أيضاً تحويل النمو بشكل أسرع وأكثر فعالية إلى الحد من الفقر من خلال تطبيق سياسات فاعلة لإعادة توزيع الدخل.

أعلى معدلات بطالة

يشير التقرير إلى أن نسبة الشباب من إجمالي السكان العاطلين تزيد على ٥٠٪ بالنسبة لمعظم الدول العربية مما يجعل معدل البطالة بين الشباب في الدول العربية الأعلى في العالم كله. فوفقاً لتقديرات منظمة العمل العربية بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٧٠٪ في عام ٢٠٠٣ وهو المعدل الأعلى عالمياً ويفوق المعدل العالمي بنسبة ٨.٧٧٪. يتمثل التحدي العربي في هذا المجال في ضرورة توفير ٥١ مليون فرصة عمل جديدة خلال السنوات العشر القادمة أي بحلول عام ٢٠٢٠ حتى تتوفر المرونة المطلوبة في سوق العمل العربية. الجدير بالذكر أن توفير هذا العدد من فرص العمل لن يخفض معدلات البطالة بل سيسهم في منع زيادتها وإبقائها ثابتة حتى عام ٢٠٢٠.

أمن غذائي منقوص

لا يزال الأمل العربي بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء عصبياً على التحقيق، وإن نجحت دولتان عربيتان (سورية والسودان) في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب. فلم تشهد نسب السكان الذين يعانون من نقص

ضرورة اعتماد نهج اقتصادي جديد يقود إلى عقد اجتماعي جديد



على المحافظة على استقرار الاقتصاد وتحد من تأثير ارتفاع الأسعار على المستهلكين الفقراء.

نحو عقد اجتماعي جديد

يدعو التقرير الدول العربية الى اعتماد نهج اقتصادي جديد يعتمد هذا النهج على عنصرين مترابطين:

١. التحول من نموذج نمو قائم على البترول والمواد الأولية لا يحقق التنمية، إلى نموذج الدولة التنموية الذي يتوقف مقياس النجاح فيه على أداء القطاعات المنتجة والحد من كل من الفقر وعدم المساواة وإيجاد فرص عمل.

٢. ضمان حق الغذاء لكافة الشعوب العربية من خلال عقد اجتماعي عربي تتعهد بموجبه الدول الغنية بدعم عملية القضاء على الجوع في المنطقة كلها، وعلى وجه الخصوص في الدول الأقل نمواً. ويكون ذلك من خلال تحالف تنموي تساعد فيه الدول العربية الغنية بالبترول شقيقاتها الأقل نمواً في الخروج من الركود الذي تعاني منه والشروع في تنفيذ خطط تنموية تقوم على النمو الشامل وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

على الرغم من عظم التحديات التي تواجه التنمية في الدول العربية يبقى التقرير متفائلاً بالنسبة للمستقبل. فكما يؤكد التقرير: فإن المنطقة العربية لديها كل ما تحتاج إليه من وفرة في الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، ومن ثروات طبيعية وإقتصادية وتدفقات مالية كبيرة، فضلاً عن ثروة بشرية هائلة توفر أيد عاملة متعطشة للحصول على عمل مناسب. وكما أوضح السيد ابراهيم السوري، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالجامعة العربية. في ظل ذلك كله ومع توافر إرادة سياسية لتحقيق مستوى أعلى من التضامن والتعاون إقليمياً تستطيع الدول العربية كلها تجاوز الحد الأدنى من التنمية الذي تمثله الأهداف التنموية للألفية الى آفاق تنموية أسمى وأرحب لصالح كافة الشعوب العربية. ■

التغذية أي تحسن يذكر عن معدلات عام ١٩٩٠. التقرير ينبّه كذلك إلى خطورة أوضاع نقص التغذية على وجه الخصوص في الدول العربية الأقل نمواً وتلك التي تعاني من أزمات سياسية وبيئية كما في الصومال والسودان واليمن. في سياق الأزمات العالمية في الغذاء والوقود يتمثل التحدي الرئيسي في أن الدول العربية التي يقطنها غالبية السكان الفقراء هي دول مستوردة للغذاء وهي كذلك إما مستوردة للوقود أو لديها صادرات وقود محدودة ومتناقصة، من ثم يكمن التحدي في إقرار سياسات الاقتصاد الكلي التي تعمل

